

ماضيه وليكن السارق طالساً وصبط حتى لا يتحرك  
والعقير لما ذكرنا قوله في الذاب أو العزمان بان  
نالك الحيا والمبره وكسوله فبده السيري ورجله  
المن الحاء والالف وكسوله ولم يتقل بالواره  
**قال** ونعم يحل القطع في الزيت الخيل  
لحسب الترابه ولبيتر ذلك من الحد بل نظر المقطوع وعليه  
مؤنه وان راي الملمحون يه في رقبته ثلثه ايام للستيل  
وان كان على يده اصبع زائده فظنناه وان كانت  
ناضه او شلا اكتفينا بها ما بقي اصبع واحده فان لم يكن  
الا لكت نفل يفتح به امر عديل الى الرطل فيه وجهات  
ومن لم يبر له اذا سرق قطع رطله الشري وان سرق  
فستفظ بمناه بافه سماويه ستفظ الحد ولو كان  
الحب لاد قطع الحد البيتيهما ففله الفضايب  
والحد وان غلط ستفظ به الحد ووجب الديه ونسب الحد  
عاقله ولو كان على المحصر كما ن قطعنا الامليه  
ان لم يكن والمنظناهما ونهيه اليه مستايل  
لحسبها محسوم موضع القطع من اليد والرجل  
بان يجرس في الزيت او الدهن المثل لتسد افواه العروق  
وينقطع الدم وهما هو من الله تعالى ونتمه الحد وهو  
هو المقطوع وطوله حكمي الامام فيه اختلاف من  
المحاب اصلا لو جهن انه من نتمه عن الله تعالى

لان فيه مزيد الالم وما زالك الولد يتخلون ذلك  
عكراهه من العظمين ولم يراعوا ذلك في قطع  
الاطراف فضا صاه واحسبها انه عن المقطوع بان  
الغرض المحلجه ورنج الهلاك عنه يتوف الدم فان قلنا  
بالادله لم يتركه الامام ونحن الدهن وموتات احسب مؤنه  
للجلاد وقد سبق الخلاف فيها وان قلت اما لاصح  
فالمؤنه على المقطوع ولو تركه السلطان فلا شيء عليه  
وحينئذ فيستحب للسارق ان يحسب ولا يجزى  
الحسب الماستديا وقد بهلك الضعيف والمداواه يثقل  
ذلك ما يجت بحال وفيه وجه ان الممام يحره عليه  
ويستحب ان يامر السلطان بالحسب عميت الفطع وروي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سارق  
سرق سمله ادهسوا به فاطعموه من اجسومه وانما ينعله  
بذت السارق ويح على الوجه الذي قيل انه  
يجر السارق عليه اذا تركه ان ما يحتاج الى  
اذنه والسنة ان تعلق اليد المقطوعه في رقبته  
لما روي عن فضاله بن عبد ربه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم اني لسارق فتطعن به من علفت في  
رقبته وفيه مثل ورجله ولغيره من النك  
يوجد في اكثر الكتب اما تعلق يده ساعه واطلقوا  
القول باستجابته ولم يجعلوه موقفا الى راي الامام